العنوان:	برامج التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية
المصدر:	المحاسبة - السعودية
المؤلف الرئيسي:	الوابل، وابل بن علي
مؤلفين آخرين:	جمعة، إسماعيل إبراهيم(م. مشارك)
المجلد/العدد:	س 4, ع 12
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1997
الشهر:	شوال / مارس
الصفحات:	20 - 25
رقم MD:	301848
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	برامج التعليم المحاسبي، الوطن العربي، السعودية، التعليم العالي، الجامعات، التعليم المحاسبي الجامعي، الدراسات المقارنة، تأهيل المحاسب، هياكل المحاسبة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/301848

دراسة مقارنة

برامج التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية





أ. د. وابل بن علي الوابل
أستاذ المحاسبة
جامعة الملك سعود

أ. د. إسماعيل إبراهيم جمعة
أستاذ المحاسبة والمراجعة
جامعة الملك سعود

يواجه التعليم المحاسبي الجامعي الكثير من النقد نظراً لاتساع الفجوة بين ما يوفره من تأهيل لخريجيه وبين متطلبات التأهيل اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة. ولعل من أبرز ما وجه من نقد للتعليم المحاسبي هو ما ورد في تقرير «لجنة بدفورد» التي شكلتها جمعية المحاسبة الأمريكية. في عام ١٩٨٦م، حيث بين التقرير أن الخدمات المحاسبية قد أصبحت أكثر اتساعاً وتخصصاً. إذا لم تعد الخدمات التي تطلب من المحاسبين القانونيين قاصرة على تلك التي تقوم على مجرد فهم وتفسير وتطبيق المعايير المحاسبية، إنما زادت الحاجة للقدرة على الخلق والإبداع وذلك لمواجهة التغيير في الطلب على الخدمات المحاسبية في ظل عالم يتسم بالمنافسة الدولية. وخاص التقرير إلى أن المحاسبة الحالية في الجامعات قد فشلت في الاعتراف بالتغيرات العديدة في مجالات التقنية، والقيم الإجتماعية والحكومية ومؤسسات الأعمال. وحدد التقرير عدداً من المهارات والمعارف التي يجب أن تدرس في برامج المحاسبة بالجامعات. ولا يقتصر النقد في ظل هذا التقرير على محتويات برامج التعليم المحاسبي، وإنما يمتد أيضاً إلى طرق التدريس التقليدية والتي تعتمد على إلقاء المحاضرات واستخدام أمثلة وتمارين روتينية والتركيز على حفظ حقائق يجدها الطالب في الاختبارات. وعلى ضوء هذا التقرير قامت الشركات الدولية الكبرى للمحاسبة في عام ١٩٨٩م بإعداد ونشر دراسة حول متطلبات النجاح في مهنة المحاسبة والتي يجب أن يتم اكتسابها وتطويرها من خلال العملية التعليمية. كما توصلت هذه الدراسة إلى نفس الخلاصة التي توصل إليها تقرير لجنة بودفورد. وبناء على نتائج هذه الدراسة قامت الشركات الدولية الكبرى للمحاسبة بإنشاء وتمويل هيئة أطلق عليها هيئة تغيير التعليم المحاسبي (AECC) Accounting Education Change Commission بغرض تمويل مشروعات تغيير المنهجية في برامج المحاسبة بالجامعات الأمريكية. وكانت الأهداف الرئيسية لهذه المشروعات هي:

١- تحديد عناصر التأهيل اللازمة للمحاسب المهني في العقد القادم.

٢- تصميم منهجية لتطوير عناصر التأهيل هذه لدى الطالب.

٣- تقييم فعالية المنهجية الجديدة في توفير عناصر التأهيل اللازمة. وتهدف هذه الورقة إلى تحقيق هدفين أساسيين وهما:

١- تقييم برامج المحاسبة في الجامعات السعودية وذلك على ضوء مدى توفيرها لعناصر التأهيل المهني اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة.

٢- اقتراح إطار استراتيجي لتطوير التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية.

ويتطلب تحقيق هذين الهدفين تقسيم ماتبقي من هذه الورقة على النحو التالي:

- عناصر التأهيل المهني المحاسبي.
- تصميم المنهجية المحاسبية الملائمة.
- برامج التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية- دراسة مقارنة.
- إطار استراتيجي مقترح لتطوير التعليم المحاسبي الجامعي.
- الخلاصة.

عناصر التأهيل المهني المحاسبي:

تتطلب مهنة المحاسبة ضرورة توافر عناصر تأهيل أساسية لدي القائمين بممارستها. وقد أجريت العديد من الدراسات التي تهدف إلى تحديد عناصر التأهيل اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة. ولعل أبرزها تلك الدراسة التي قام بها الشركاء في الشركات الدولية الكبرى للمحاسبة في عام١٩٨٩م والدراسة التي قام بها دبي وآخرون Deppe, et al ونشرت في عام ١٩٩١. وقد تضمنت الدراسة الأخيرة مسحًا ميدانيًا شارك فيه ٨٧٣ محاسبًا قانونيًا. وتوصل الباحثون من نتائج هذا المسح ومراجعة العديد من الدراسات الأخرى التي تتناول تأهيل ممارسي مهنة المحاسبة إلى سبع وعشرين عنصرًا من عناصر التأهيل المهني.

وتظهر هذه العناصر في الجدول رقم (١).

وكما يتضح من الجدول رقم (١) فإن تأهيل المحاسب لم يعد قاصرًا على مجرد المعرفة المحاسبية أو المعرفة في مجالات الأعمال وإنما



يتطلب الأمر بالإضافة إلى ذلك ضرورة توافر مهارات للاتصال التحريري والشفهي، ومهارات إنتاج وتوصيل المعلومات، ومهارات اتخاذ القرارات، ومهارات القيادة، والتعامل المهني.

جدول رقم (١) عناصر التأهيل اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة

مهارات الاتصال:

١- القدرة على عرض وجهات النظر كتابة.

٢- القدر على عرض وجهات النظر من خلال العرض الشفهي.

٣- القدرة على قراءة ونقد والحكم على قيمة أي عمل مكتوب ومدى ما يقدمه من إضافة.

٤- القدرة على الاستماع بفاعلية.

٥- تفهم ديناميكية الفرد وديناميكية الجماعة.

مهارات تطوير وتوصيل المعلومات:

٦- تفهم دور تقنية المعلومات في حل مشاكل الأعمال والمشاكل المحاسبية.

٧- تفهم دورة تطوير نظام المعلومات بدءًا بالخطة ثم التصميم والتقييم.

٨- القدرة على تطبيق المهارات الأساسية للبرامجة بفعالية في مشاكل الأعمال.

مهارات اتخاذ القرارات:

٩- القدرة على حل المشاكل غير المهيكلة المتعددة في الظروف غير المعتادة.

١٠- القدرة على استنباط نتائج عامة من حالات محددة.

١١- القدرة على اختيار وتخصيص الأولويات بين الموارد المحدودة.

المعرفة في مجالات المحاسبة والمراجع والضرائب:

١٢- تكون لديه المعرفة بأغراض وعناصر القوائم المالية.

١٣- تفهم أساسيات المحاسبة والمراجعة والضرائب.

١٤- المعرفة بطرق جمع وتلخيص وتحليل البيانات المالية.

١٥- القدرة على تطبيق قواعد القرارات التي يتضمنها النموذج المحاسبي.

المعرفة في مجالات الأعمال والبيئة المحيطة:

١٦- تفهم القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٧- معرفة الكيفية التي تعمل وتدار بها منشآت الأعمال.

١٨- توافر المعرفة بالأسواق المالية والمنشآت المالية.

التعامل المهني:

١٩- القدرة على التعرف على الجوانب الأخلاقية وتطبيق القيم المهنية عليها.

٢٠- وجود الدافعية للاستمرار في التعلم مدى الحياة.

٢١- القدرة على التعامل بفعالية مع الضغوط المفروضة.

تطوير القيادة:

٢٢- القدرة على العمل بفعالية مع مجموعات مختلفة من الأفراد.

٢٣- القدرة على تنظيم وتفويض المهام.

٢٤- القدرة على تحفيز الآخرين.

٢٥- القدرة على حل التعارضات.

٢٦- تفهم طرق عمل وإدارة التغييرات في النظام.

٢٧- القدرة على استخدام البيانات، وممارسة الحكم الشخصي، وتقييم المخاطر، وحل المشاكل العملية.

المصدر: Deppe L. A. et al, (1990), P. 280.

واعترافًا منها بالتطورات التي تحدث في تقنية المعلومات وفي الظروف الاقتصادية العالمية والحاجة إلى ضرورة تطوير منهجية برامج المحاسبة في جامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواكبة هذه التطورات وضرورة التنسيق بين هذه البرامج، فقد عقدت اللجنة الدائمة لممثلي أقسام المحاسبة بتلك الجامعات اجتماعها الأول في دولة الكويت في أكتوبر ١٩٩٢م، وتكررت اجتماعات اللجنة في السنوات التالية وذلك في محاولة منها للتنسيق بين متطلبات التخرج في أقسام المحاسبة بالجامعات الأعضاء. ولقد استندت اللجنة في مناقشاتها إلى حد كبير على التقرير الذي أعده الدكتور محمد العظمة في عام ١٩٩٣م والذي استند على ماورد في تقرير لجنة بدفورد عام (١٩٨٦) ودراسة الشركات الدولية الكبرى للمحاسبة في عام ١٩٨٩، وتقرير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعدل في عام ١٩٨٨، وقد توصل تقرير الدكتور/ العظمة إلى ضرورة أن يتسلح خريج برنامج المحاسبة بالأساس المعرفي اللازم والمهارات في المجالات التالية:

١- أساس عريض ومتوسع من المعارف العامة والمعارف غير المحاسبية في مجالات الأعمال.

٢- مهارات فنية متخصصة تساير التطور التكنولوجي.

٣- مهارات تحليلية.

٤- مهارات الاتصال.

تتطلب مهنة المحاسبة ضرورة توافر عناصر تأهيل أساسية لدى القائمين بممارستها

٥- مهارات التفاعل الاجتماعي.

٦- وعي ثقافي عام يمكنه من مسايرة التغيرات في المجتمع ودراية بقيم المجتمع وأخلاقياته.

ويلاحظ أن هذه المتطلبات تتفق إلى حد كبير مع ما ورد بدراسة Deppe, et al من متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة والتي وردت في الجدول رقم (١). إلا أن دراسة Deppe, et al تتسم بالشمول وبكونها أكثر تحديدًا وبعدًا عن العمومية. ولذلك فإننا سوف نستند إليها كإطار مرجعي لأغراض تقييم برامج المحاسبة في الجامعات السعودية.

تصميم المنهجية المحاسبية الملائمة:

يتحدد تصميم المنهجية في أي مجال للمعرفة على أساس الغرض المراد تحقيقه ويتمثل الغرض الأساسي لمنهجية برنامج التعليم المحاسبي الجامعي في تأهيل طالب المحاسبة من حيث المعرفة والمهارات اللازمة- لممارسة مهنة المحاسبة-وكما بينا آنفا فإن عناصر التأهيل الرئيسية لممارسة المهنة تتضمن ضرورة أن يتوافر لدى ممارس المهنة مجموعة من المعارف الأساسية في مجالات المحاسبة والمراجعة والضرائب، والمعارف العامة في مجالات الأعمال والبيئة المحيطة بها، وذلك بجانب مجموعة من المهارات في مجالات الاتصال، ونظم المعلومات، واتخاذ القرارات، والقيادة، والتعامل المهني. وعلى هذا فإن تصميم المنهجية لأي برنامج للتعليم المحاسبي الجامعي يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه العناصر. وقد يختلف الوزن النسبي لكل من عناصر التأهيل تبعًا للظروف البيئية التي تعمل بها الجامعة. إلا أن الإطار العام يجب ألا يختلف بين الجامعات المختلفة، وذلك حتى يكون هناك تجانس بين خريجي برامج المحاسبة التي تقدمها من ناحية، وحتى يمكن توفير عناصر التأهيل اللازمة للخريج من ناحية أخرى، ويتطلب تصميم المنهجية لبرنامج التعليم المحاسبي الجامعي ما يلي:

١- ضرورة تحديد عدد الساعات الإجمالية اللازم دراساتها كي يكون الطالب مؤهلًا للتخرج.

٢- توزيع هذه الساعات على عناصر التأهيل اللازم توافرها في الخريج.

تأهيل المحاسب لم يعد قاصراً على مجرد المعرفة المحاسبية

٣- تحديد المجالات التي يجب أن يدرسها الطالب بما يمكن من توفير كل عنصر من عناصر التأهيل المهني، وعدد الساعات المخصصة لها.

٤- تحديد المقررات الدراسية التي يجب أن يدرسها الطالب في كل من هذه المجالات.

٥- وضع خطة دراسية شاملة وواضحة لكل من تلك المقررات الدراسية على أن تشتمل مثل هذه الخطة على اسلوب ووسائل التدريس الملائمة.

ويلاحظ المتبع للتطورات في مجال التعليم المحاسبي في الجامعات الأمريكية أن هناك الكثير من الجامعات قد بدأت تغير في برامجها من برامج تمنح درجة البكالوريوس في المحاسبة - بحد أدنى قدره ١٢٠ ساعة لمتطلبات التخرج- إلى برامج تمنح درجة الماجستير في المحاسبة وذلك بزيادة الحد الأدنى لمتطلبات التخرج إلى ١٥٠ ساعة على الأقل.

ويرجع هذا الاتجاه إلى توصية المعهد الأمريكية للمحاسبين القانونيين بزيادة عدد الساعات المطلوبة للتقدم لإمتحان زمالة المعهد إلى ١٥٠ ساعة وعلى ضوء نجاح التجربة في عدد من الجامعات الأمريكية.

ولقد زاد الاتجاه نحو التوسع في المعارف العامة في منهجيات برنامج التعليم المحاسبي.

ويلاحظ ذلك في متطلبات المجمع الأمريكي لكليات العلوم الإدارية للإعتراف ببرنامج المحاسبة في الجامعات المختلفة (AACSB).

وعلى ضوء هذا الاتجاه فقد أوصت اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن يكون الحد الأدنى اللازم لمتطلبات التخرج في أقسام المحاسبة ١٢٦ ساعة حيث يحصل الطالب على درجة البكالوريوس في المحاسبة.

وترى اللجنة أنه يجب أن تحقق الخطة الدراسية لمتطلبات التخرج في أقسام المحاسبة التوازن بين تغطية الجوانب المعرفية المتخصصة في المجال المحاسبي وبين المعارف العامة والمعارف الإدارية وغيرها في مجالات الأعمال.

وتقترح اللجنة لهذا الغرض أن تراعي الخطة الدراسية الهيكل التالي:

محتوى الخطة الدراسية	النسبة المئوية من مجموع الساعات المعتمدة	محتوى الخطة الدراسية
المعارف العامة	٤٦ - ٦٩	٣٥٪ - ٥٥٪
المعارف المشتركة في مجالات الأعمال وغيرها	٣١ - ٥٠	٢٥٪ - ٤٠٪
المعارف المحاسبية	٢٥ - ٣٨	٢٠٪ - ٣٠٪
		١٠٠٪

وتشتمل المعارف المشتركة في مجالات الأعمال على المتطلبات من تخصصات الإدارة والاقتصاد والأساليب الكمية والحاسب وغيرها، بالإضافة إلى مقررات مبادىء المحاسبة.

ويلاحظ أن اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد وضعت هيكلًا عامًا للخطة الدراسية ووضعت خطوطًا عريضة لتحديد المقررات الدراسية ومحتوى كل مقرر منها، إلا أنها تركت مهمة تحديد المقررات الدراسية ومحتواها لكل جامعة من الجامعات الأعضاء وذلك تبعًا لظروفها البيئية الخاصة.

ولعلنا نتساءل: هل أدى وجود مثل هذا الهيكل العام إلى تحقيق برامج المحاسبة في الجامعات العربية الأعضاء هدفها العام وهو توفير عناصر التأهيل المهني التي تتطلبها ممارسة مهنة المحاسبة؟ وهل حقق مثل هذا الهيكل المقترح التنسيق المنشود بين برامج المحاسبة في تلك الجامعات؟ ونحاول الإجابة عن هذه التساؤلات وذلك بدراسة وتقييم برامج المحاسبة في الجامعات السعودية. فإذا كان هناك عدم تنسيق بين برامج التعليم المحاسبي في الجامعات داخل الدولة الواحدة، فإنه يكون من المنطقي توقع عدم وجود مثل هذا التنسيق بين الجامعات في الدول العربية المختلفة.

برامج التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية- دراسة مقارنة:

تم الحصول على البيانات الخاصة ببرامج التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية وذلك عن طريق الاتصال المباشر للحصول على المنهجية المتبعة في كل من أقسام المحاسبة بتلك الجامعات، وأيضًا من خلال قائمتي استقصاء صممت إحداهما لتجميع بيانات إضافية من رؤساء أقسام المحاسبة والتي تساعد في تحليل وتقييم المنهجية المتبعة في القسم، بينما صممت الثانية للتعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في الجامعات المختلفة حول المنهجية المتبعة وتقييمهم لأوجه القوة والقصور فيها ومقترحاتهم بشأن تحسينها.

١٢٦ ساعة لحصول الطالب على البكالوريوس في المحاسبة

ويتضمن تحليلنا لتلك البيانات التي أمكن الحصول عليها ما يلي:

١- مقارنة بين هياكل برامج المحاسبة في الجامعات السعودية لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة وبينها وبين الهيكل المقترح للجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢- مقارنة بين توزيع المقررات على المجالات المختلفة للمحاسبة.

هياكل برامج المحاسبة في الجامعات السعودية:

يبين الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) مقارنة لهياكل برامج المحاسبة في الجامعات السعودية التي تتضمنها الدراسة وذلك على ضوء الهيكل المقترح من اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تطورات تقنية المعلومات والظروف الاقتصادية العالمية تدعو إلى ضرورة تطوير برامج المحاسبة

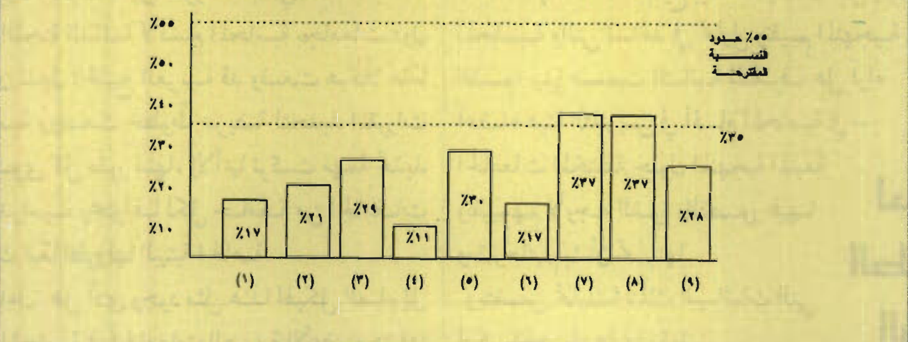
جدول رقم (٢) مقارنة بين هياكل برامج المحاسبة في الجامعات السعودية والهيكل المقترح للجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الجامعة	إجمالي الساعات اللازمة للتخرج	النسبة المئوية المخصصة للمعارف العامة	للمعارف المشتركة	للمعارف المحاسبية
الهيكل المقترح للجنة الدائمة لأقسام المحاسبة	١٢٦	٣٥٪ - ٥٥٪	٢٥٪ - ٤٠٪	٢٠٪ - ٣٠٪
جامعة الملك سعود	١٢٨	١٧٪	٤٣٪	٤٠٪
جامعة الملك سعود فرع القصيم	١٢٧	٢١٪	٤١٪	٣٨٪
جامعة أم القرى	١٥٢	٢٩٪	٣٠٪	٤١٪
جامعة الملك عبد العزيز	١٣٦	١١٪	٥٤٪	٣٥٪
جامعة الملك فهد	١٢٨	٣٠٪	٣٣٪	٣٧٪
جامعة الملك فيصل	١٣٤	١٧٪	٤٩٪	٣٤٪
جامعة الإمام محمد بن سعود - فرع القصيم	١٨٢	٣٧٪	٣٦٪	٢٧٪
جامعة الإمام محمد بن سعود - فرع أبها	١٩٥	٣٧٪	١٨٪	٤٥٪
جامعة الإمام محمد بن سعود - فرع الأحساء	٢٠٠	٢٨٪	٤٢٪	٣٠٪

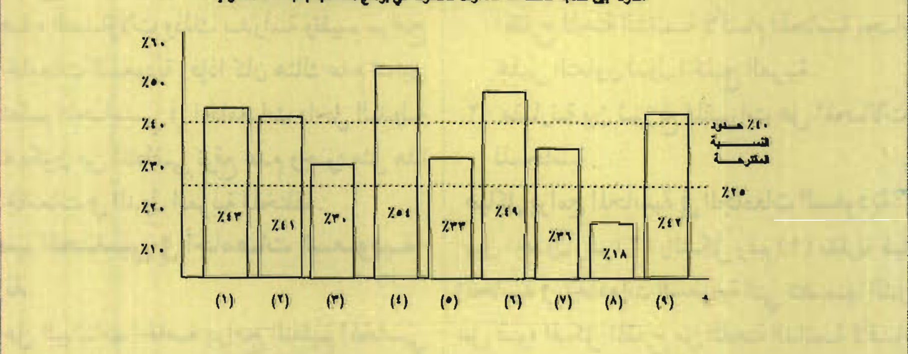
الشكل رقم (١)

١٢٧ ساعة لجامعة الملك سعود بالقصيم و ٢٢٠ ساعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالأحساء

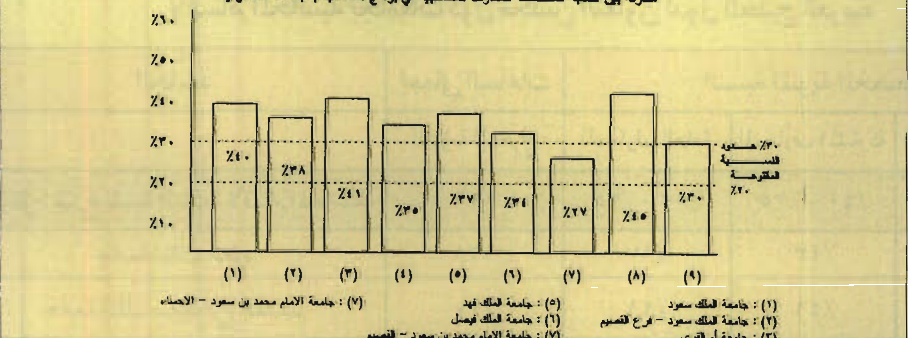
الشكل رقم (١/أ)
مقارنة بين النسبة المخصصة للمعارف العامة في برامج المحاسبة بالجامعات السعودية



الشكل رقم (١/ب)
مقارنة بين النسبة المخصصة للمعارف المشتركة في برامج المحاسبة بالجامعات السعودية



الشكل رقم (١/جـ)
مقارنة بين النسبة المخصصة للمعارف المحاسبية في برامج المحاسبة بالجامعات السعودية



(١) : جامعة الملك سعود
(٢) : جامعة الملك سعود - فرع القصيم
(٣) : جامعة أم القرى
(٤) : جامعة الملك عبدالعزيز
(٥) : جامعة الملك فهد
(٦) : جامعة الملك فيصل
(٧) : جامعة الإمام محمد بن سعود - القصيم
(٨) : جامعة الامام محمد بن سعود - أبها
(٧) : جامعة الامام محمد بن سعود - الاحساء

الدراسة كشفت:

اختلاف هياكل المحاسبة بين الجامعات

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) ما يلي:

١- على الرغم من أن إجمالي عدد الساعات اللازمة للتخرج في أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية تزيد عن الحد الأدنى الذي اقترحته اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أنه يتفاوت بين هذه الجامعات حيث تتراوح بين ١٢٧ ساعة في جامعة الملك سعود فرع القصيم و ٢٠٠ ساعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بفرع الإحساء.

٢- هناك تفاوت كبير في هياكل برامج المحاسبة في الجامعات التي تتضمنها الدراسة وبينها وبين الهيكل المقترح للجنة الدائمة لأقسام المحاسبة.

ويتمثل هذا التفاوت فيما يلي:

أ) الساعات المخصصة للمعارف العامة:

تقترح اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة أن تتراوح تلك النسبة بين ٣٥٪ إلى ٥٥٪ من عدد الساعات الإجمالية للبرنامج.

ويلاحظ أن جميع الجامعات التي تناولتها الدراسة - فيما عدا جامعة الإمام محمد بن سعود بفرعيها في أبها والقصيم- تخصص نسبة تقل عن تلك النسبة المقترحة للمعارف العامة، حيث تبلغ هذه النسبة ١١٪ في برنامج المحاسبة بجامعة الملك عبدالعزيز. كما تبلغ النسبة المخصصة للمعارف العامة ١٧٪ في جامعة الملك سعود وكذلك جامعة الملك فيصل بينما تبلغ ٢١٪ في فرع جامعة الملك سعود بالقصيم، ٢٩٪ في جامعة أم القرى، ٣٠٪ في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

وتبلغ تلك النسبة ٣٧٪ في جامعة الإمام محمد بن سعود بفرعيها في أبها والقصيم، ٢٨٪ في فرع نفس الجامعة بالإحساء.

ب) الساعات المخصصة للمعارف المشتركة:

تقترح اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة أن تخصص من ٢٥٪ - ٤٠٪ من الساعات الإجمالية لبرنامج المحاسبة للمعارف المشتركة بما فيها من المعارف في مجالات الإدارة والاقتصاد والأساليب الكمية والحاسب. ويبين الجدول رقم (٢) أن هذه النسبة تصل إلى أدناها في جامعة الإمام محمد بن سعود فرع أبها حيث تبلغ ١٨٪ فقط. وتصل إلى أقصاها في جامعة الملك عبدالعزيز حيث تبلغ ٥٤٪. وتبلغ نسبة الساعات المخصصة للمعارف المشتركة ٤٩٪ في جامعة الملك فيصل، ٤٣٪ في جامعة الملك سعود، ٤١٪ في جامعة الملك سعود فرع القصيم، ٤٢٪ في جامعة الإمام محمد بن سعود فرع الإحساء، ٣٣٪ في جامعة الملك فهد، ٣٠٪ جامعة أم القرى.

ج) الساعات المخصصة للمعارف المحاسبية:

تقترح اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة أن تكون نسبة الساعات المخصصة للمعارف المحاسبية من ٢٠٪-٣٠٪ من إجمالي عدد الساعات لبرنامج المحاسبة.

ويلاحظ أن تلك النسبة تتفاوت بين الجامعات السعودية حيث تبلغ ٢٧٪ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- فرع القصيم. بينما تزيد هذه النسبة عن الحد الأدنى الذي أقترحته اللجنة الدائمة في باقي الجامعات حيث تبلغ ٣٠٪ في جامعة الإمام محمد بن سعود- فرع الإحساء، ٣٤٪ في جامعة الملك فيصل، ٣٥٪ في جامعة الملك عبدالعزيز، ٣٧٪ في جامعة الملك فهد، ٤٥٪ في جامعة الإمام محمد ابن سعود- فرع أبها، ٤٠٪ في جامعة الملك سعود، ٤١٪ في جامعة أم القرى.

٣- من الملاحظ أن التفاوت في هياكل برامج المحاسبة يمتد أيضًا إلى البرامج التي تقدمها فروع نفس الجامعة. ويتضح ذلك في برامج المحاسبة التي تقدمها جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية.



٤- من الطبيعي أن يؤدي هذا التفاوت في هياكل المعرفة التي يحصل عليها الطالب إلى تفاوت في مستوى الخريج في أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية. الأمر الذي يتوقع أن ينعكس بدوره على الأداء في مهنة المحاسبة.

وإلى اللقاء في الجزء الثاني من العدد القادم إن شاء الله.

□□□

التفاوت في هياكل المعرفة يؤثر في مستوى الخريج المحاسبي

عدد الساعات المخصصة للمعارف المشتركة بالجامعات السعودية تتراوح ما بين ١٨٪ إلى ٤٢٪